الأمم المتحدة

A/C.3/62/SR.8

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
7 January 2008
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد وولف ..... (جامايكا)

المحتويات

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

07-53931 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/62/84، A/62/126، A/62/127، A/C.3/62/L.2 وL.3)

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/62/117)

١ - **السيد جياد** (نيجيريا): قال إنه رغم الجهود المستمرة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات فإن الحالة لا تزال تشكل تهديداً للأمن الدولي. وأثر إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها على الشباب وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغير ذلك من الأمراض التي تهدد الحياة ونوعية الحياة والفقر كلها أمور تدعو إلى الانزعاج إلى أبعد حد. وبالإضافة إلى الجهود المبذولة حالياً لكبح الاتجار بالمخدرات فإن المساعدة التقنية من المجتمع الدولي والهيئات الدولية مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مطلوبة على سبيل الاستعجال من أجل تعزيز قدرة الدول الأعضاء وخاصة في مجالات التدريب وخلق فرص العمل.

٢ - ومن الأمور الحاسمة تعزيز التنسيق الدولي والإقليمي وخاصة في المنطقة الفرعية لأفريقيا الغربية التي أصبحت مرتعاً للتجارة العالمية في المخدرات. وأكد التزام نيجيريا بالنظام العالمي لمراقبة المخدرات تحت إرشاد وتنسيق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وثقة حكومته في التشريعات الدولية بشأن مراقبة المخدرات وطالب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتنفيذ هذه الصكوك تنفيذاً كاملاً.

٣ - وقد أدت أعمال لجنة الجرائم الاقتصادية والمالية والوكالة النيجيرية الوطنية لإنفاذ قانون المخدرات، بالتعاون مع المجتمع الدولي، إلى تمكين نيجيريا من التعامل مع مسألة الجهود الدولية لمنع الجريمة ومراقبة المخدرات بقدر من النجاح في مراقبة وآليات مكافحة غسيل الأموال. ومع ذلك تحتاج نيجيريا بصورة عاجلة إلى دعم دولي ومساعدة تقنية وناشد الشركاء الدوليين لتقديم مزيد من الدعم للوكالات الحكومية في جهودها لاستئصال الاتجار بالمخدرات وخاصة القُنَّب، في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

٤ - وقد أُنفقت موارد هائلة لكبح عبور المخدرات وتصديرها، وتأمل نيجيريا، بعد أن بذلت جهوداً لا تنقطع في أداء التزاماتها بموجب المعاهدات الدولية، أن يقوم شركاؤها باستكمال هذه الجهود بتوفير المساعدة التقنية والدعم اللوجستي والتدريب. وقال إنه يرغب أيضاً في أن يؤكد على خطر تحول المنطقة إلى منطقة جاذبة للمخدرات الأخرى غير المشروعة مثل الكوكايين في حالة عدم مواجهة الحرب على المخدرات بصورة مباشرة. ومن الأهمية الحاسمة أن يعالج المجتمع الدولي هذا التهديد ويجهضه قبل حدوثه.

٥ - وقد اضمحلت المساعدة المقدَّمة في السنتين الماضيتين إلى العمليات المشتركة لغرب أفريقيا، التي أُنشئت بصفتها كياناً للتعاون دون الإقليمي. ويحتاج هذا الكيان إلى دعم عاجل من أجل التدريب واللوجستيات والتمويل والأشكال الأخرى من المساعدة التقنية. ومن المأمول فيه أن يساعد المجتمع الدولي نيجيريا على مواجهة هذا التحدي وبالتالي منع ظهور وباء واسع النطاق من الاتجار في المخدرات في هذه المنطقة دون الإقليمية.

٦ - وانتهز هذه الفرصة ليجدد دعم نيجيريا الكامل والتزامها بتحقيق الأهداف المحددة في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ويحتاج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى تمويل مستدام يمكن التنبؤ به من أجل مكافحة خطر المخدرات العالمي مكافحة فعالة. وقد تأثَّرت البلدان الأفريقية تأثراً عميقاً بتخفيض التمويل من المتبرعين لمكافحة المخدرات، وهو الأمر الذي كان حافزاً لتجار المخدرات. وتحتاج البلدان الأفريقية،

وخاصة في غرب أفريقيا، إلى المساعدة المالية بصورة عاجلة من أجل بناء القدرات في مجالات العدالة الجنائية ومنع الجريمة والاتجار بالمخدرات من أجل كفالة تنميتها الاقتصادية الاجتماعية في الأجل الطويل.

٧ - **السيد أونسشينكو** (أوكرانيا): أعرب عن قلقه من التهديدات ضد الاستقرار الدولي بسبب الجريمة المنظمة والاتجار في البشر والمخدرات وما يرتبط بهما من مختلف الظواهر. فقد خلقت العولمة بيئة تتسم بسهولة تدفق المخدرات غير المشروعة والجريمة والإرهاب عبر الحدود، ومن هنا تنشأ الحاجة إلى اليقظة واستمرار تحسين الآليات الوطنية والإقليمية والدولية من أجل التعاون الفعال.

٨ - وتعتقد أوكرانيا أن الأولويات الرئيسية المحدّدة للجنة المخدرات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والخطوات المتخذة استناداً إلى استعراض التقدُّم في تنفيذ أهداف الدورة الاستثنائية العشرين واعتماد الاستراتيجية متوسطة الأجل لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة كلها أمور يمكن أن تساعد البلدان بطريقة مفيدة في مواجهة التحديات الناجمة عن تجارة المخدرات. وتؤيد أوكرانيا الجهود المبذولة لتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتعتزم أن تظل شريكاً نشطاً في هذا الصدد.

٩ - ونجاح الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة سيسمح للدول بمواصلة صياغة نهج عالمي موحَّد واستراتيجية متماسكة للتنفيذ لمواجهة الفساد. وأعرب عن دعم أوكرانيا الكامل للمبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر والمنتدى العالمي المعني بهذه المبادرة العالمية الذي سيعقد في فيينا، وأكد على أهمية التشريعات الموجودة بشأن الجريمة والمخدرات والاتجار بالبشر وحث الدول على الامتثال لأحكام تلك الصكوك واستراتيجيات وسياسات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وتنفيذها. وستواصل أوكرانيا احترام التزاماتها بموجب أنظمة المعاهدات متعددة الأطراف، وطالب في هذا السياق المنظمات الدولية بتقديم المساعدة التقنية اللازمة لكفالة تنفيذها تنفيذاً فعالاً.

١٠ - وينبغي للمنظمات الدولية في سعيها لتعزيز استقرار التعاون الدولي والإقليمي في منع الجريمة والعدالة الجنائية أن تعتمد تدابير إضافية تزيد من قوة تبادل المعلومات والدروس المستفادة، وينبغي أن توفر مزيداً من المساعدة التقنية والمتخصصة لمساعدة الدول الأعضاء في تعزيز آلياتها للعدالة ومنع الجريمة. وينبغي تشجيع الدول على توسيع اتصالاتها العملية فيما بينها وذلك بالقيام بصورة منتظمة بتقاسم خبراتها في إنتاج واستعمال التكنولوجيا والمعدات المتخصصة لمكافحة الجريمة المنظمة. والنجاح في هذا المجال يتوقف على كلا كفاءة ومهنية هيئات إنفاذ القوانين في كل دولة وعلى مستوى تعاونها الدولي وعلى اكتشاف طرق عملية لإزالة الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة.

١١ - وقال فيما يتعلق بالمراقبة الدولية للمخدرات إن أوكرانيا تؤيد اعتناق نهج متكامل وشامل في التعامل مع صنع العقاقير غير المشروع والاتجار بالمخدرات من أجل منع تحويل المواد المستعملة في صناعة الصيدلانيات المشروعة وأبرز الحاجة إلى أنظمة فعالة للمراقبة والتحقق. واعترف بأن إنتاج العقاقير غير المشروعة واستهلاكها يحدث نتيجة انخفاض مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كثير من المناطق ولذلك اقترح أن يتم إدماج تدابير منع المخدرات والجريمة في استراتيجيات التنمية المستدامة.

١٢ - ونظراً لأن منع إساءة استعمال المخدرات شرط مُسبق لإقامة مجتمع صحي وفعال فإن أوكرانيا ترحب بالتدابير التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وهيئاته الفرعية، وخاصة المساعدة المقدَّمة منها لحل

القضايا العاجلة المتصلة بالمخدرات. وتشعر أوكرانيا بالقلق خاصة بسبب تزايد مستوى إنتاج الهيروين في أفغانستان نظراً لأن البلدان في المنطقة أصبحت دول عبور لكميات كبيرة من الهيروين المتجه إلى أوروبا. وتشير هذه الحالة بوضوح إلى الضعف الذي تتسم به خاصة البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية بسبب موقعها الجغرافي. وفي هذا السياق رحَّب بالقرار الذي اتخذته بلدان آسيا الوسطى الخمسة والاتحاد الروسي وأذربيجان بإنشاء مركز تنسيق إقليمي لمكافحة التجارة غير المشروعة في المخدرات والجريمة المنظمة.

١٣ - **السيد أنزولا كوينتو** (جمهورية فترويلا البوليفارية): قال إن العمل في مكافحة مشكلة المخدرات العالمية بكل مظاهرها يمثل أحد مجالات الأولوية لحكومة جمهورية فترويلا البوليفارية بوصفها دولة اشتراكية، سواء من ناحية الأمن القومي أو من ناحية منظور الرفاه الإنساني. وبالإضافة إلى ذلك فإن فترويلا ملتزمة بالوفاء بالأهداف المحدّدة بموجب الإعلان السياسي المعتمد في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة. ولم تقتصر الجهود المتواصلة التي تبذلها فترويلا من خلال استراتيجياتها وإجراءاتها الوقائية والتنفيذية على توجيه انتباه هيئات معترف بها مثل لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ولكنها أثمرت أيضاً نتائج ملموسة. ويبين حجم المخدرات المصادرة والتي تزيد عن ٦٠ طناً في العام الماضي، إلى جانب عمليات القبض الكبيرة في الأشهر الأخيرة، التزام الحكومة الثابت في هذا الصدد.

١٤ - وتسعى فترويلا إلى تحسين مجموعة تشريعاتها من أجل زيادة فعالية مواجهة مشكلة المخدرات من خلال إصلاحات تهدف إلى تعزيز نُظم المعلومات وزيادة العقوبات على تجار المخدرات. بالإضافة إلى ذلك يجري النظر في مشاريع قوانين مبتكرة بشأن الطائرات وخدمات الجمارك والأصول المضبوطة والنظام البريدي.

١٥ - ورغم أن فترويلا لا تدخل في عداد المنتجين أو كبار المستهلكين للمخدرات فقد أصبحت مع ذلك دولة عبور كبرى للمخدرات المتجهة إلى بلدان يرتفع فيها الطلب على المخدرات. وتعتقد الحكومة اعتقاداً جازماً بأن العمل لمكافحة المخدرات يتطلب تعاوناً مشتركاً بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة للمخدرات، استناداً إلى مبادئ تقاسم المسؤولية. وفي هذا الصدد ترغب فترويلا في أن تبرز المشكلة الخاصة بدول العبور والحاجة إلى تعزيز التعاون، وخاصة في منطقة الكاريبي. وقد أدى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دوراً هاماً فيما يتعلق بفترويلا التي استفادت من المساعدة التقنية والتدريب المتخصص لموظفي إنفاذ القانون لديها.

١٦ - وأكد على ضرورة اعتناق نهج شامل ومتوازن في مكافحة المخدرات وفقاً للأهداف والمبادئ المكرَّسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وخاصة الاحترام الكامل للسيادة والسلامة الإقليمية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويجب أن يشمل العمل المشترك ضد المخدرات نهجاً مزدوجاً من منظوري الطلب والعرض. ويجب أن تلتزم الدول بتخفيض الطلب مع تحمل مسؤوليتها عن مدمني المخدرات؛ ومن وجهة نظر العرض ينبغي ألا تهدد مكافحة توزيع المخدرات حياة السكان، وخاصة السكان الأصليين وتقاليدهم العريقة. وقد حان الوقت للاعتراف بالأخطاء التي تُرتكب منذ زمن طويل لمكافحة المخدرات كما حان الوقت للاعتراف بالضرر البيئي الناجم عن بعض سياسات تخفيض المخدرات وآثارها على بقاء ومعيشة القطاعات الضعيفة من السكان.

١٧ - **السيدة كافانابو** (تنزانيا): قالت إن حكومة تنزانيا تشعر بقلق عميق من مشكلة المخدرات العالمية وأثرها السلبي على تنمية البلد وجهود استئصال الفقر. والموقع الاستراتيجي

لتنزانيا، التي تقع على حدود ثمانية بلدان منها ستة بلدان غير ساحلية، بالإضافة إلى شبكة طرقها الجيدة إلى البلدان المجاورة وامتدادها الساحلي الطويل يزيد من تعرُّض تنزانيا لتجارة المخدرات غير المشروعة. وتنزانيا تعتبر إلى حد كبير دولة من دول العبور. ومع ذلك، ومع تزايد التنفيذ في البلدان المتقدمة وفي بلدان الوجهة النهائية أظهرت إحصاءات مضبوطات المخدرات الأخيرة زيادة حادة في توفر المخدرات غير المشروعة في تنزانيا، وهو اتجاه ينبغي كبحه قبل أن يتصاعد.

١٨ - والقُنَّب هو أكثر المخدرات استعمالاً واتجاراً في تنزانيا وتتزايد زراعته. فإنتاج القُنَّب أكثر ربحاً لفقراء المزارعين من المحاصيل النقدية التقليدية التي هبطت قيمتها في السوق العالمية. وقد بدأت الحكومة حملة كبرى لتوعية القادة المحليين وإجراء عمليات استئصال ومراقبة واسعة. ومع ذلك فإن هذه الجهود وحدها لا يمكن أن تضمن التوصل إلى حل مستدام وتقوم الحاجة إلى تعزيز هذه الجهود بالتماس بدائل مجدية لبرامج التنمية، بما في ذلك تبديل المحاصيل في المناطق التي يجري فيها زراعة القُنَّب على نطاق تجاري. وفي الوقت نفسه ينبغي التعجيل باتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة عند كفالة تحسين الشروط للمزارعين.

١٩ - وهناك مجال آخر يسبب القلق للحكومة وهو ضعف الشباب أمام إساءة استعمال المخدرات والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. ويتم توجيه برامج الدعوة، بما في ذلك التثقيف عن طريق الأقران، إلى الشباب على أمل وقايتهم من التحول إلى تجارة أو إدمان المخدرات.

٢٠ - وقد اعتنقت الحكومة تدابير ناجحة: فتم تعزيز تشريعات مراقبة المخدرات وإنشاء وحدات مكافحة خاصة في إطار وكالات إنفاذ القانون وتدريب أفرادها. وبالإضافة إلى ذلك أنشئت قوة عمل مشتركة بين الوكالات مع إطلاق حملات توعية بالأخطار التي تنشأ عن المخدرات غير المشروعة. ووضعت الحكومة أيضاً خطة عمل وطنية أنشأت فريقاً مشتركاً بين الوزارات لكفالة تماسك برامج مكافحة المخدرات التي يقوم بها مختلف أصحاب المصلحة. ومع ذلك فإن الافتقار إلى الموارد لتنفيذ الاستراتيجيات وعدم كفاية قدرة وكالات إنفاذ القانون على التعامل مع تحويل المنتجات الصيدلانية إلى قنوات غير مشروعة تدخل ضمن العوائق الكبيرة. ولا توجد أيضاً قدرة كافية لمكافحة صناعة المخدرات غير المشروعة وعلاج مدمني المخدرات أو التعامل بفعالية مع القضايا العامة لإساءة استعمال المخدرات والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. وفي هذا الصدد أكدت على أهمية الحصول على الدعم الدولي لتمكين الحكومة من التعامل مع التحديات التي تواجهها.

٢١ - وحكومة تنزانيا تقر وتؤيد أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وتطالب المجتمع الدولي بمواصلة دعمه لتلك الهيئة وخاصة من خلال زيادة التمويل. وقد استفادت تنزانيا كثيراً من الدعم التقني والمالي ولكن الحاجة تقوم إلى مزيد من الدعم نظراً لتعرضها وارتفاع أنشطة المخدرات غير المشروعة. ويوافق وفدها على الاقتراح المقدَّم من المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والذي يقول بإنه لا يمكن أن تنعزل أعمال مراقبة المخدرات وردع الجريمة والوقاية عن الإرهاب. كما أن التعاون والتنسيق في المجال القضائي على الصعيد الدولي من الأمور الحاسمة لكفالة السلام والأمن والتنمية وسيادة القانون.

٢٢ - **السيدة إيلون شهار** (إسرائيل): قالت إن وفدها انضم إلى عدد من الاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بالمخدرات وهو يلتزم التزاماً كاملاً بخطة العمل لمكافحة صنع المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها والاتجار بها وإساءة استعمالها على نحو غير مشروع. واستراتيجية إسرائيل في القضاء على المخدرات غير المشروعة تستند إلى عدة نُهج متكاملة تشمل تشريعات

مكافحة الاتجار وتثقيف الشباب وعلاج إدمان المخدرات وإعادة التأهيل والمعلومات والدعوة. ومضبوطات إسرائيل من مجموعة متنوعة من المخدرات هي أعلى مضبوطات في المنطقة، في حين أن إدمان المخدرات منخفض نسبياً بالمقارنة بالدول المتقدمة الأخرى. وتواصل إسرائيل مكافحة الطلب على حبوب إكستازي وعقار الهلوسة والهيروين. والزيادة العالمية في استعمال القُنب تظل هي الأخرى مصدر قلق. وفيما يتعلق بالتنفيذ يعمل الباحثون في إسرائيل على تطوير أسلوب لاكتشاف حقول القنب باستعمال الاستشعار الجوي عن بُعد. ويمثل الارتفاع النسبي لمعدل إساءة استعمال المخدرات والكحول وبين مجتمعات المهاجرين في إسرائيل تحدياً لحكومتها. وقد قامت إسرائيل بتكييف برامج علاجية واستشارية لتلائم الاحتياجات الخاصة للمهاجرين المتأثرين بإساءة استعمال المخدرات والكحول. وهناك تدابير أخرى مثل الخطوط الساخنة لمدمني المخدرات بعدد من اللغات التي تخدم احتياجات مجموعات المهاجرين.

٢٣ - وقد سنَّت إسرائيل قانوناً يجرِّم الاتجار بالأشخاص لأغراض الدعارة. وفي عام ٢٠٠٦ تم توسيع هذا التشريع ليشمل الرق والسخرة. وخوَّل هذا التشريع لحكومتها سلطة مصادرة أصول التجار لتمويل برامج لتعويض الضحايا. وتستمر إسرائيل أيضاً في العمل مع الحكومات الأخرى لتنسيق وتنفيذ سياسات مناهضة الاتجار.

٢٤ - ويمثِّل الاتجار بالمخدرات أيضاً تهديدات استراتيجية كبرى تتجاوز النطاق المحلي. فالمنظمات الإرهابية، التي يتمتع بعضها بامتداد عالمي كبير، تستعمل شبكات الاتجار بالمخدرات لتمويل حملاتها ولنقل الأسلحة. وتواجه إسرائيل التهديد الواضح للمخدرات والإرهاب والصلة بين الإثنين على طول حدودها الشمالية حيث ألقت القبض على مواطنين من لبنان أدانتهم لاشتراكهم في الاتجار في المخدرات وتوفير معلومات استراتيجية للإرهابيين مقابل المخدرات.

ويجب تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بطريقة شاملة. والتعامل مع المخدرات والجريمة العالمية يتطلب تعزيز التنسيق الإقليمي وتقاسم المعلومات والتغلُّب على الخلافات السياسية، التي لا يجب السماح لها بأن تقوِّض جهود تعزيز المصالح المشتركة والأمن المشترك.

٢٥ - **السيد موشيمي** (كينيا): قال إن وفده يرحب باستمرار تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وخاصة قدرة التعاون التقني في هذا البرنامج. وينوه وفده بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدوره المحوري في تعزيز قدرة الدول على الاستجابة بفعالية أكبر للتحديات الناشئة عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد والإرهاب، ويؤيد التوصيات المعروضة في تقرير الأمين العام عن تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، وخصوصاً قدراته في مجال التعاون التقني (A/62/126).

٢٦ - وتواصل كينيا الاستفادة من مختلف برامج المساعدة التقنية التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وقد أدت حلقاته الدراسية وبرامجه التدريبية في قطاعي العدالة الجنائية وإنفاذ القوانين إلى تعزيز القدرة الوطنية لدى كينيا لمكافحة الجريمة عبر الوطنية. وسيعزز تقييمه المتعمِّق للإطار المؤسسي والتشريعي في كينيا من قدرة كينيا على مكافحة غسل الأموال. وللأسف فإن المشاركة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكوليها لا تزال بعيدة عن أن تكون مشاركة عالمية. ومما يدعو إلى القلق العميق انخفاض مستوى المشاركة في بروتوكول الأسلحة النارية. ويحث وفده الدول التي لم تصدِّق على هذه الصكوك وتنضم إليها إلى النظر في القيام بذلك. وتعمل حكومته عن كثب مع الشركاء الدوليين ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لإدماج الاتفاقية وبروتوكوليها في التشريع الوطني.

٢٧ - وتلتزم كينيا بالجهود الدولية لمكافحة الاتجار بالمخدرات. ورغم قدرة حكومته المحدودة فإنها قامت مؤخراً بتعزيز التدابير لمكافحة الاتجار بالمخدرات، وذلك مثلاً بزيادة الرقابة على الحدود وتحديد العقوبات على تجارة المخدرات. وقد أدت هذه التدابير إلى نتائج إيجابية. وشاركت حكومته أيضاً بنشاط في مجموعة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي لمكافحة غسل الأموال وسنَّت قوانين وأنشأت فرقة عمل وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٢٨ - ويمثل منع ومكافحة الفساد تحدياً هائلاً آخر أمام كينيا. وتتيح اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إطاراً قانونياً غير مسبوق للحرب على الفساد. ومع شعور وفده بالسرور إزاء استمرار تزايد التصديق على الاتفاقية والانضمام إليها بصورة مضطردة فإنه يود أن يشهد مشاركة جميع مناطق العالم. ولا تزال حكومته تواجه تحديات تتصل بمسألة الولاية القضائية في جهودها لاستعادة الأصول التي تم الاستيلاء عليها من خلال الفساد. وتقوم كينيا بتنفيذ استراتيجية وطنية لمناهضة الفساد وقامت برفع مستوى إطارها القانوني وتعزيز مؤسساتها الضعيفة وأنشأت مؤسسات جديدة لتضطلع بالقيادة في مكافحة الفساد. وقامت بسنّ تشريع يضع تعريفاً للفساد كما وضعت قواعد شاملة بشأن الشفافية والمساءلة. ويثني وفده على مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدعمه المستمر للمبادرات الإقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ويطالب المجتمع الدولي بدعم برنامج عمل أفريقيا للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ الذي ينفذه المكتب.

٢٩ - **السيدة كووان** (كندا): قالت إن المؤتمر الأول للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كان ناجحاً. ويوضح تصديق كندا مؤخراً على الاتفاقية التزام حكومتها بتطبيق مزيد من المساءلة في الحكومة ومكافحة الفساد. وستقوم حكومتها أيضاً برعاية سلسلة من المبادرات مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتعزيز تنفيذها، بما في ذلك حلقات عمل في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وآسيا الوسطى. وقد أعلنت كندا مؤخراً عن استراتيجية وطنية جديدة لمناهضة المخدرات مع التشديد بصفة خاصة على الشباب. وتشمل هذه الاستراتيجية مجالات الأولوية التالية: منع تعاطي المخدرات غير المشروعة؛ وعلاج إدمان المخدرات غير المشروعة؛ وتشديد الحملات على الجريمة المنظَّمة؛ ومكافحة إنتاج وتوزيع المخدرات غير المشروعة. وتسعى إلى تخفيض المعروض من المخدرات غير المشروعة والطلب عليها وتعزيز أمانة السلامة والصحة في المجتمعات المحلية.

٣٠ - وتتعامل كندا مع جريمة الاتجار بالأشخاص تعاملاً جدياً. وتسترشد في ذلك بالتزاماتها المحلية والدولية، بما فيها بروتوكول الاتجار بالأشخاص. وتواصل تعزيز جهودها بشأن منع الاتجار وحماية الضحايا ومقاضاة التجار وبناء الشراكات، على الصعيدين المحلي والدولي. وتدعم مبادرة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وستشارك بنشاط في المنتدى الذي سيعقد في فيينا في شباط/فبراير ٢٠٠٨.

٣١ - وتؤيد الحكومة المناقشة الدولية لموضوعات سيادة القانون، بما في ذلك الحاجة إلى تشجيع الأنظمة المعززة للعدالة الجنائية، استمرار أعمال لجنة الجريمة والعدالة الجنائية. وتؤيد أيضاً الأولويات الأخيرة للمساعدة التقنية التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٣٢ - وترحِّب كندا باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ويدعم برنامجها الوطني لبناء قدرات مكافحة الإرهاب أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجال التزييف في آسيا وجهود فرع

منع الإرهاب لتعزيز النظام القانوني لمناهضة الإرهاب في الأمريكتين. ويطبَّق البرنامج نهجاً متوازناً من خلال مساعدة الدول في صياغة استجابات تأخذ في الاعتبار مصالح الأمن القومي مع استمرار احترام مبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٣٣ - وتشعر الحكومة بالقلق من حالة الجريمة والمخدرات في أفغانستان والأمريكتين. وفيما يتعلق بأفغانستان أعلنت عن مساهمة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بهدف بناء قدرة إنفاذ القانون لمكافحة المخدرات وتعزيز النظام القضائي ومساعدة أفغانستان في العمل مع جيرانها لمكافحة تجارة المخدرات عبر الحدود. وينشأ كثير من التحديات الأمنية في الأمريكتين عن تجارة المخدرات غير المشروعة ومايناظرها من الجريمة المنظمة. وقد شاركت كندا في سلسة من المنتديات الإقليمية وغير الإقليمية حيث تقاسمت مع المشاركين أفضل ممارساتها وقامت برعاية المساعدة التقنية وبدعم التنفيذ الإقليمي للصكوك الدولية المتصلة بالجريمة والمخدرات.

٣٤ - وترحِّب كندا بالاستراتيجية متوسطة الأجل لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ وتظل ملتزمة بالتعاون مع المكتب وغيره من كبار الشركاء الدوليين والإقليميين والثنائيين.

٣٥ - **السيد رمضان** (لبنان): قال إن لبنان يُطبِّق سياسة عدم التسامح مطلقاً فيما يتعلق بالمخدرات. وفي عام ١٩٩٨ سنَّت الحكومة قانوناً منقحاً لمكافحة المخدرات يشمل أحكاماً بشأن غسل الأموال ونفَّذت استراتيجية وطنية تهدف إلى تقليل المعروض من المخدرات والطلب عليها وتكفل علاج مدمني المخدرات. وفيما يتعلق بالعرض نفَّذت لبنان برامج طويلة الأجل لإزالة محاصيل المخدرات غير المشروعة. ومنذ عام ٢٠٠٢ دمَّرت لبنان ملايين الأمتار المربعة من المحاصيل غير المشروعة، بما فيها محاصيل الكوكايين والخشخاش ونبات القُنب وكل محاصيل الحشيش. وضبطت السلطات أيضاً كميات كبيرة من المخدرات وقلَّلت الاتجار في المخدرات وتعاونت مع الإنتربول. ولتخفيض الطلب نفَّذت الحكومة برامج زيادة الوعي ونظَّمت دورات دراسية ومؤتمرات وحلقات عمل ونشرت المعلومات ذات الصلة عن طريق وسائط الإعلام والمجتمع المدني.

٣٦ - وفي صدد العلاج وعامل التشريعات التي سُنت مؤخرا تعامل الحكومة مدمني المدخرات باعتبارهم مرضى بدلاً من اعتبارهم مجرمين وتعرض عليهم خيار الدخول إلى المستشفيات أو مراكز العلاج. ويشارك مكتب مكافحة المخدرات في وزارة الداخلية اللبنانية بانتظام في اجتماعات لجنة العقاقير المخدرة والمكتب العربي لمدمني المخدرات في مجلس وزراء الداخلية العرب ويتعاون عن كثب مع المكتب الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في القاهرة ويقدِّم تقارير إلى المكتب وإلى الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات. ومع ذلك لم تتمكن الحكومة من تحقيق التنفيذ الكامل لخططها لمناهضة تجارة المخدرات بسبب عدم كفاية المساعدة المقدَّمة من المجتمع الدولي.

٣٧ - ونظراً للصلة بين غسل الأموال والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك تجارة المخدرات، فقد صدر في ٢٠٠١ قانون يجرِّم غسل الأموال. وبالإضافة إلى ذلك نفَّذت لبنان، بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مشروع لبنان لدعم الاستراتيجية الوطنية لمناهضة الفساد بتمويل من الولايات المتحدة. ويركز مشروع لبنان على الشباب ويشتمل على تصميم موجز أخلاقي سيتم اختباره في المدارس. وبالإضافة إلى ذلك فإن لبنان، وهو ضحية إرهاب بمختلف أشكاله التي تتراوح من الاحتلال الأجنبي من جانب إسرائيل إلى الهجمات الإرهابية واغتيال الزعماء والصحفيين، يلتزم بمكافحة الإرهاب بكل مظاهرة وهو

حليف قوي في الجهود الدولية في هذا المجال، حيث صدَّق على ١١ من ١٣ اتفاقية دولية بشأن الإرهاب وعلى الاتفاقية العربية لقمع الإرهاب ويتعاون تعاوناً كاملاً مع اللجان المنشأة بموجب القرارات ١٢٦٧ و١٣٧٣ و١٥٤٠.

٣٨ - **السيد أليمو** (إثيوبيا): قال إن منع الجريمة والعدالة الجنائية ومراقبة المخدرات، وجميعها عوامل حاسمة في السلام والأمن العالميين بسبب العولمة، تتزايد تشابكاً ولذلك فإن التعاون الدولي بصددها أمر حتمي. وقال إن الجريمة المنظمة عبر الحدود والفساد والإرهاب والاتجار غير المشروع بالأشخاص والأسلحة تتزايد اتساعاً بمعدل يدعو للفزع، وخاصة في العالم النامي وبالتحديد في أقل البلدان نمواً، التي تفتقر إلى الموارد والمعارف الكافية مالياً وتكنولوجياً لحماية نفسها. ولذلك كان مما يدعو إلى التشجيع أن يقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية بعقد سلسلة من المؤتمرات بشأن هذه القضايا، إلى جانب اتخاذ تدابير وقائية لتنفيذ المقررات والقرارات ذات الصلة. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة بالتحديد إلى إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة، المعنون ''مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين'' ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

٣٩ - وقد نفَّذت حكومته تلك المقررات وسعت إلى تحقيق السلام والأمن داخل البلد من أجل كفالة وجود بيئة تشجع على مشاركة الشعب النشطة في عملية التنمية. وتشمل الجهود المبذولة لتحسين النظام القضائي بناء القدرات وإنشاء مركز لإصلاح نظام العدالة ووكالة إدارة ومراقبة المخدرات وتدريب القضاة والمدَّعين العامين بإصدار تشريعات جديدة. وتم إدخال أحكام جديدة بشأن الاتجار بالأشخاص وغسل الأموال والفساد في قانون العقوبات المنقحة. وتراعي الأحكام الخاصة بالفساد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي وقَّعت عليها إثيوبيا. وبالإضافة إلى ذلك، أبرم بلده اتفاقات ثنائية مع كينيا وجيبوتي والسودان لمكافحة الجريمة عبر الحدود. وقد أوفت إثيوبيا بالتزاماتها المالية تجاه الإنتربول وتؤدي دوراً محورياً في منظمة رؤساء الشرطة في شرق أفريقيا. وأداء الالتزامات الدولية المتصلة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية والعمل لمكافحة الفساد والإرهاب يشكل عبئاً ثقيلاً ويستدعي مزيداً من التضامن والتعاون العالميين. وينبغي أن يتحلى شركاء إثيوبيا بالتصميم والوفاء بالتزاماتهم في توفير الدعم المالي والتقني اللازم.

٤٠ - **السيد دال أوليو** (المنظمة الدولية للهجرة): قال إن منظمته تعمل بالتعاون مع الهيئات الحكومية الدولية الكبرى الأخرى مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تعزيز المبادرة العالمية لمكافحة الاتجار، التي تشكل نقطة تحول في أعمال مكافحة الاتجار بالبشر. وتنفذ المنظمة الدولية للهجرة في الوقت الحالي عمليات لمكافحة الاتجار في ٨٤ بلداً. وتركِّز هذه الأنشطة على ما يلي: '١' الأبحاث وجمع البيانات، '٢' الوقاية من خلال نشر المعلومات وزيادة الوعي، '٣' بناء القدرات المؤسسية في القطاع العام وقطاع المجتمع المدني، '٤' المساعدة المباشرة للأشخاص ضحية الاتجار، بما في ذلك المأوى والعودة الآمنة وإعادة الإدماج، '٥' الدعم في مجال تشريعات وسياسات مكافحة الاتجار.

٤١ - ورغم أن الطلب على الأشخاص موضع الاتجار هو السبب الجذري للاتجار فإن أعمال الإجراءات الوقائية لكبح هذا الطلب غير كافية. وفي الواقع فإن موارد مكافحة الاتجار، التي تقدِّم معظمها بلدان المقصد ويجري إنفاقها في بلدان المنشأ، تستعمل لكبح المعروض من العمالة والخدمات الرخيصة غير المنظمة في القطاعات المعرَّضة بصورة خاصة للاستغلال. وينبغي أن يقترن هذا النهج بزيادة التركيز على كبح الطلب على العمالة والخدمات الرخيصة في بلدان المقصد، بما في ذلك أوروبا الغربية. وقد ركَّزت أعمال

مكافحة الاتجار على النساء والأطفال الذين يتعرضون للاستغلال الجنسي، ومع ذلك فهناك أعداد متزايدة من الحالات التي يُبلَّغ عنها وتشمل الرجال والأولاد. وفي السنوات القادمة تتوقع المنظمة الدولية للهجرة استمرار زيادة الاتجار الموجه إلى العمالة القسرية أو المستغلة في قطاعات الزراعة وتجهيز الأغذية والمنسوجات والخدمات المحلية والفنادق والأنشطة المتصلة بها والتشييد والتعدين.

٤٢ - والمنظمة مستعدة لدعم السياسات المصمَّمة لتخفيض الطلب على العمال الذين يتم جلبهم إلى بلدان المقصد عن طريق الاتجار. وتشمل مثل هذه التدابير تطبيق قوانين العمل الموجودة على العمالة غير الرسمية وغير المنظمة؛ وتشجيع إنشاء رابطات أخلاقية لأصحاب العمل وصياغة خطوط توجيهية وحملات لإثارة الوعي العام لمساعدة المستهلكين على تعيين السلع والخدمات التي تنطوي على أشكال مقبولة من العمالة. وهناك حاجة واضحة إلى فتح مزيد من القنوات القانونية للهجرة لمنع الاتجار من خلال مزيد من المبادرات على الصعيدين دون الإقليمي والثنائي لتعزيز التعاون في هجرة العمالة والآليات الخاصة بقضايا تعميم المنظور الجنساني. وينبغي أن تقترن هذه النُهج بنظم فعالة للتفتيش على تدبير العمال في بلدان المصدر وتوفير الحماية للعمال في بلدان المقصد.

٤٣ - **السيد شولتز** (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): قال إن الاتحاد لديه خبرة مباشرة بالعواقب الإنسانية لسوء وإساءة استعمال المخدرات. وحث الهيئات المعنية على أن تسترشد بالعلم لا بالجهل والخوف وأن تعالج مدمني المخدرات بطريقة إنسانية واحترامهم كأشخاص ذوي حقوق واحتياجات. وقال إن أنشطة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ للاحتفال بالذكرى العاشرة للدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة ينبغي أن تحترم إيلاء الأولويات في السنوات الأخيرة للأشخاص والمجموعات المتأثرة بفيروس نقص المناعة البشرية. وفي كثير من البلدان، وخاصة في آسيا الوسطى، يتصل فيروس نقص المناعة البشرية مباشرة باستعمال وسوء استعمال المخدرات، في حين أن الوصمة والتمييز يساهمان في تهميش المجموعات المتأثرة. وبناء على ذلك يشيد الاتحاد الدولي بالاهتمام الذي وجهته لجنة المخدرات لمشكلة المخدرات في البلدان المتأثرة بالفقر وانعدام الأمن ويطالب بإدراج قضايا المخدرات في الاستراتيجيات المصمَّمة لإحراز التنمية الاقتصادية المستدامة.

٤٤ - وقال إن قضايا إساءة استعمال المواد تتصل اتصالاً مباشراً أو غير مباشر أو اتصالاً محتملاً بالتحديات الأربعة الرئيسية التي تواجه المجتمع العالمي، وهي المخاطر البيئية بما فيها تغيُّر المناخ؛ والهجرة؛ والعنف؛ وخاصة في السياقات الحضرية؛ والأمراض الناشئة والمتكررة وتحديات الصحة العامة. والإحصاءات المحسَّنة، رغم صعوبة جمعها، تساعد في توضيح مدى مشكلة المخدرات. وعلى سبيل المثال، توضح الإحصاءات الرسمية الصادرة في كازاخستان أن قرابة ٤٥ ٠٠٠ من الأشخاص المسجلين في فئة مستعملي المخدرات بالحقن الوريدي، في حين أن دراسة أُجريت في الفترة ١٩٨٩-٢٠٠٠ أوضحت أن العدد الحقيقي لهؤلاء المستعملين يمكن أن يزيد عن ٢٥٠ ٠٠٠ شخص. وأكثر الفئات العمرية المتأثرة هي فئة الأشخاص في العشرينات من العمر. وأغلب السكان المتأثرين من الذكور ولكن هناك ما يدل على زيادة عدد النساء المعرّضات أو المصابات.

٤٥ - وتوضح تجربة كازاخستان وبلدان أخرى أن المجتمعات المحلية ينبغي أن تشارك في برامج مكافحة المخدرات، وينبغي إدارة هذه البرامج عن طريق هذه المجتمعات أو بدعم منها. وقد أكد آلاف المتطوعين الذين حشدتهم جمعية الهلال الأحمر في كازاخستان أنه بدون زيادة هائلة في التمويل ومع غياب نُهج تخفيض الضرر الشاملة، فإن معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بسبب حقن

المخدرات سيستمر في الارتفاع. وستقدَّم الاستنتاجات الأوّلية لدراسة استقصائية قامت بها جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية بشأن إساءة استعمال المواد إلى حلقة عمل سيستضيفها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والصليب الأحمر الإيطالي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، ومن المتوقع أن تساهم مساهمة كبيرة في أعمال المجتمعات المحلية والحكومات الوطنية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من الهيئات.

٤٦ - **السيد جيبره - إغزيابهار** (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)): قال إن تحسين فهم ديناميات التحضر السريع أمر جوهري للتعامل مع موضوع الجريمة الحضرية. ومن المتوقع أن نسبة سكان العالم الذين يعيشون في المدن والتي كانت ٥٠ في المائة في عام ٢٠٠٧ ستصل إلى الثلثين بحلول عام ٢٠٣٠ مع حدوث ٩٥ في المائة من ذلك النمو في البلدان النامية. وقد أصبح النمو الحضري مرادفاً لاتساع الأحياء الفقيرة. وفي معظم البلدان التي تعاني من التحضر السريع لا يزال يتعيَّن القيام بالكثير من أجل تعزيز أعمال الشرطة وأنظمة العدالة الجنائية. وتقوم الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات على الصعيد المحلي لدعم حقوق الفقراء الحضريين واعتماد نهج متضافر للتعامل مع موضوعات الإسكان والخدمات، بما في ذلك كفالة أمن الحيازة وإعادة اندماج الأحياء الفقيرة في النسيج الحضري. ويستتبع ذلك زيادة الأعمال التشاركية لتخطيط المناطق الحضرية وإدارتها. ودور الحكومة المحلية في هذا الصدد جوهري، كما أن بناء القدرات الملائمة أمر حاسم لاستراتيجيات منع الجريمة في المدن بالتحديد.

٤٧ - وينبغي أن يكون تقييم هذه الاستراتيجيات على أساس درجة الحماية التي تتيحها لأكثر قطاعات المجتمع ضعفاً. وتوضح الدراسات الاستقصائية أنه لا يتم التبليغ حتى عن ٢٥ في المائة من الحوادث الإجرامية التي تقع في الأحياء الفقيرة. وتتطلب السياسة العامة الفعالة التغلب على هذه الفجوة في المعرفة. وتحقيقاً لذلك شكَّل موئل الأمم المتحدة فريقاً استشارياً من الشركاء للعمل عن كثب مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل تطوير نقاط تآزر ملائمة. وبالإضافة إلى ذلك، يدعو موئل الأمم المتحدة بشدة في تقريره العالمي عن المستوطنات البشرية لعام ٢٠٠٧ المعنون ''تعزيز السلامة والأمن في المناطق الحضرية''، إلى مبادرات منع الجريمة الحضرية وإدراجها في تخطيط التنمية الحضرية ومبادرات تخفيض الجريمة، ودعم الحكومات الوطنية لجهود منع الجريمة التي تقوم بها البلديات والمجتمعات المحلية. وفيما يتصل بيوم الموئل العالمي نظَّم موئل الأمم المتحدة بالتعاون مع حكومة المكسيك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ مؤتمراً دولياً عن الحالة الراهنة للسلامة الحضرية. وعرضت التوصيات النهائية لذلك المؤتمر مجموعة من الدلالات الواضحة والمتفق عليها بشأن العمل في ذلك المجال. وسوف تشكِّل هذه النتائج في نهاية الأمر أساساً للمناقشات في المنتدى الحكومي الدولي رفيع المستوى عن منع الجريمة الحضرية. وسيتم عقد هذا المؤتمر الذي سيشترك في تنظيمه موئل الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيرهما من الشركاء متعددي الأطراف، أثناء الدورة الرابعة للمنتدى الحضري العالمي التي ستعقد في نانجينغ بالصين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٤٨ - **السيد رمضان** (لبنان): تحدث ممارساً لحقه في الرد بالإشارة إلى البيان الذي أدلت به إسرائيل فقال إن المندوبين الإسرائيليين يحاولون تسييس مشكلة المخدرات بينما يسعى جمع الأعضاء الآخرين إلى التماس حلول بناءة لهذه المشكلة. ورغم أن وفده لم يكن يعتزم الرد على بيان الوفد الإسرائيلي إلا أنه وجد نفسه مضطراً لأن يفعل ذلك لتوضيح ادعاءات ذلك الوفد التي لا أساس لها من الصحة. وبعكس ما قالته ما

إسرائيل فإن إخفاق المنطقة في التعاون لمكافحة الجريمة المنظَّمة لا ينشأ عن الاختلافات السياسية ولكنه ينشأ بالأحرى عن استمرار الاحتلال. وعندما ينتهي هذا الاحتلال فإن وفده سيكون مستعداً للتعاون في جميع القضايا.

٤٩ - ووفقاً لتقرير وزارة خارجية الولايات المتحدة لعام ٢٠٠٣ فإن إسرائيل هي مركز الاتجار الدولي بمادة الإكستازي. وكما يقول موظفو إدارة مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة كانت إسرائيل متورطة في جميع عمليات القبض الكبرى المتصلة بالاتجار في الإكستازي. ويشمل أحد الأمثلة عصابة سيئة السمعة تُعرف باسم حلقة أريزونا كانت قد اشترت كما جاء في صحيفة النيويورك تايمز حبوب إكستازي من مورد مخدرات يعمل من بروكلن ويرتبط بعلاقات مع العصابات الإسرائيلية. وكما قال أحد المسؤولين عن مراقبة المخدرات في نيويورك فإن الإسرائيليين أصحاب خبرة كبيرة في هذا المجال، وقد عمل بعضهم في الوحدات العسكرية الخاصة وفي المخابرات ويعرفون جميع الحيل المستخدمة في المراقبة والمراقبة المضادة ويصعب الإمساك بهم.

٥٠ - ورغم أن إسرائيل كانت معروفة طوال مدة طويلة بتجارتها الصحية في البرتقال والصنادل الجلدية فإن تجارتها الرئيسية في الوقت الحاضر تشمل احتكاراً شبه كامل للتجارة العالمية في حبوب الإكستازي. وإلى جانب الماريجوانا والحشيش والهيروين والكوكايين يستعمل الإكستازي بكثافة في إسرائيل كما يجري الاتجار به على نطاق واسع. وإسرائيل المعاصرة بلد ينعم بالرخاء ويستهلك المخدرات، حيث يوجد ٣٠٠ ٠٠٠ شخص يتعاطون المخدرات بصورة عرضية بينما يدمنها قرابة ٢٠ ٠٠٠ شخص. ولا توجد إحصاءات موثوقة عن استعمال الإكستازي في إسرائيل. ولكن في عام ٢٠٠٠ وحده صادرت الشرطة ٢٧٠ ٠٠٠ حبة من حبات الإكستازي من مهربين وطلبة ومن المترددين على الحفلات.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.